

العنوان:	أثر خصائص عميل المراجعة على إختيار مراقب الحسابات : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	بدوي، هبة الله عبدالسلام
المجلد/العدد:	مج20, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أبريل
الصفحات:	397 - 440
رقم MD:	753873
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوائم المالية ، مراقبو الحسابات ، المراجعة ، جودة الأداء، شركات المساهمة العامة ، مصر
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/753873

**أثر خصائص عميل المراجعة على اختيار مراقب الحسابات
دراسة تطبيقية على عينة من الشركات
المدرجة بالبورصة المصرية**

الدكتورة

هبة الله عبد السلام بدوي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١- مقدمة

تعرضت الكثير من الشركات في الآونة الأخيرة إلى أزمات مالية هزت السوق المالية العالمية وأثرت على ثقة المستثمرين في أداء وإدارة هذه الشركات. وقد أثر ذلك بالتبعية على ثقة المستثمرين في جودة ومصداقية القوائم المالية المنشورة وجودة أداء مراقبي الحسابات ومدى كفاءتهم في إتمام عملية المراجعة. كما كشفت هذه الانهيارات عن مشاكل أخلاقية وأخرى متعلقة بالجودة موجودة لعقود طويلة بين مراقبي الحسابات (Chen, 2016). وقد ألقى ذلك بالضوء على موضوع غاية في الأهمية وهو آلية اختيار مراقب الحسابات والعوامل التي تؤثر في ذلك الاختيار. ويعتبر اختيار مراقب الحسابات من الأمور الجوهرية التي لها دلالات كثيرة، منها جودة عملية المراجعة ومصداقية القوائم المالية التي يتم مراجعتها. فلا تستطيع الأطراف ذوي المصلحة مشاهدة أداء الإدارة أو تقييمها. وينتج عن ذلك مشاكل الوكالة ومنها عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية. وبناءً عليه، تعتمد الأطراف الخارجية على ما تنشره تلك الشركات من قوائم وتقارير مالية. ولا تعد هذه التقارير المالية ذات أهمية إلا من خلال مراجعتها من قبل مراقبي الحسابات. ولكن أي نوع من مراقبي حسابات وما هي صفاته التي تؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية؟ ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فقد تناولته كثير من الأبحاث (Lee et al., 2003, Broye and Weill, 2008, Kang, 2014, and Houque, et al., 2015) في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أزمة شركة أنرون الشهيرة، كوسيلة لتحديد الخصائص التي تحدد اختيار العميل لمراقب الحسابات.

ويمكن تناول موضوع اختيار مراقب الحسابات من جانبين وهما؛ جانب العرض؛ والذي يتعلق بمراقب الحسابات ومكتب المراجعة من حيث حجم المكتب والخبرة في مجال الصناعة (Houghton and Jubb, 2003) بالإضافة إلى استقلال مراقب الحسابات خبرته الفنية وخبرته في مجال الصناعة (Abbott and Parker, 2000) وجودة علاقات العمل داخل مكتب المراجعة، وجانب الطلب؛ والذي يتناول خصائص عملية المراجعة، والتي تتضمن حجم عميل المراجعة، ربحيته (Banimahd and vafaei,

2012، درجة المخاطرة، Francais and Wilson, 1988, Defond, 1992, Lee et al., (Houque, et al., 2003, and Broye and Weil, 2008) القيم الأخلاقية وحجم مجلس الإدارة، (2015) وأيضاً جودة لجان المراجعة، استقلالها وتشكيلها (Christensen, et al., 2015)، هيكل الملكية؛ ما إذا كانت ملكية عائلية، (Ho and Kang, 2013, Kang, 2014, and Khan, et al., 2015) أو ملكية أجنبية (He, et al., 2014,) ودرجة تجانس المستثمرين (Wei, et al., 2015). وقد ركزت الدراسات السابقة (Aksu, et al., 2007, Guedhami, et al., 2009, and Houque, et al., 2015) على محددات اختيار مراقب الحسابات بصفة عامة مع التركيز على مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big 4 بصفة خاصة، باعتبار أن حجم مكتب المراجعة يعتبر مؤشراً لجودة المراجعة (Deanglo, 1981) وبالتالي يضيف مزيداً من الثقة على مصداقية القوائم المالية. ولكن إلى حد علمنا، توجد ندرة ملموسة في الدراسات العربية التي تتناول بالبحث أثر خصائص عميل المراجعة على اختيار مراقب الحسابات في بيئة ناشئة وهي البيئة المصرية. ولذا فإن هذا البحث يركز على حجم الشركات ورجحيتها ودرجة مخاطرها على قرارها باختيار مراقب الحسابات في مصر.

٢- مشكلة البحث

يتمثل سؤال البحث الرئيسي في تحديد العلاقة بين خصائص عميل المراجعة بصفة عامة والحجم، الربحية ودرجة المخاطر بصفة خاصة، للشركات المدرجة في البورصة المصرية واختيارها لمراقب الحسابات؛ مما إذا كان من إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم لا؛ بمعنى آخر هل تؤثر هذه الخصائص في قرار اختيار مراقب الحسابات من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار؟.

وبناء عليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- هل يؤثر حجم عميل المراجعة في قرار اختياره لمراقب حسابات من إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار؟

- هل تقوم الشركات التي تحقق أرباحًا مرتفعة باختيار مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب

المراجعة الأربعة الكبار؟

- هل تقوم الشركات التي تتعرض لمخاطر مرتفعة باختيار مراقب حسابات من إحدى مكاتب

المراجعة الأربعة الكبار؟

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على موضوع جوهري وهو اختيار مراقب الحسابات والخصائص المتعلقة بعمل المراجعة والتي تؤثر في هذا الاختيار. وتحديدًا يستهدف هذا البحث دراسة أثر خصائص عميل المراجعة بصفة عامة وحجمه، ربحيته ومخاطره بصفة خاصة، على اختياره لمراقب الحسابات؛ ما إذا كان ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم لا.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتمثل أهمية البحث في شقين؛ الشق العلمي والشق العملي. وبشأن الأهمية العلمية للبحث، تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، حيث يعتبر اختيار مراقب الحسابات محددًا جوهريًا لجودة عملية المراجعة ومصداقية القوائم المالية مما يؤثر على ثقة المستثمرين وقراراتهم. كما تتبع أهمية البحث من أهمية تطبيقه في البيئة المصرية والتي تعتبر من الأسواق الناشئة التي تضم استثمارات كثيرة وفرص جاذبة للمستثمرين. وأخيرًا تظهر أهمية هذا البحث من أهمية الفترة الزمنية محل البحث وهي من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤ بعد تأسيس الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تمثل مزيدًا من الرقابة على سوق الأوراق المالية وحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح.

وبشأن الأهمية العملية للبحث، تتمثل أهمية البحث في إمكانية مساهمته في تحسين ثقة المساهمين في القوائم المالية ومصداقيتها حيث يمكن من خلال نتائج البحث التنبؤ بقرار الشركات فيما يتعلق باختيار

مراقب الحسابات من خلال التعرف على خصائصها. كما يسهم هذا البحث في تثقيف المساهمين فيما يتعلق بمحددات اختيار الشركات لمراقب الحسابات.

٥- حدود البحث

يركز هذا البحث على العلاقة بين خصائص عميل المراجعة، وتحديدًا حجمه، ربحيته ومخاطره، واختياره لمراقب الحسابات. ولذا يخرج عن نطاق البحث أثر العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قرار عميل المراجعة الخاصة باختياره لمراقب الحسابات، مثل السيولة، النمو، هيكل الملكية، جودة لجان المراجعة، والقيم الأخلاقية ودوافع الإدارة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتعلقة بمراقب الحسابات، مثل كفاءته، استقلاله، خبرته الفنية، وتلك الخاصة بالصناعة وكفاءته في تقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة مثل الخدمات الاستشارية والضريبية (Aksu, et al., 2007).

أيضًا، يركز هذا البحث على الشركات المدرجة في البورصة المصرية في القطاعات المختلفة بخلاف البنوك، شركات التمويل وشركات الاتصالات، نظرًا لطبيعتها الخاصة والتي يمكن بدورها أن تؤثر في آلية اختيار مراقب الحسابات.

كما يقتصر اختيار مراقب الحسابات على بديلين فقط؛ أما من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أو المكاتب الأخرى. ولذا يخرج عن نطاق البحث ما إذا كانت خصائص عميل المراجعة ستؤدي إلى اختياره لمراقب حسابات من مكاتب المراجعة متوسطة الحجم على سبيل المثال.

كما أن هناك حدود زمنية، حيث يقتصر البحث على فترة زمنية محددة من عام ٢٠١٢ وحتى عام

٢٠١٤.

وأخيرًا، فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- منهجية وخطة البحث

سيتم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في القطاعات المختلفة. وسيتم استبعاد البنوك وشركات التمويل نظرًا لطبيعتها وخصائصها الخاصة والتركيز على الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤ لجمع البيانات الخاصة بالشركات المصرية وذلك بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، والتي تختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية (<http://www.efsa.gov.eg>).

ولتحقيق هدف البحث والإجابة على أسئلته، سيتم استكماله من خلال عرض كل من: أهم الخصائص التي يتصف بها عميل المراجعة وتحدد اختياره لمراقب الحسابات، اشتقاق فروض البحث، الدراسة التطبيقية ونتائجها، النتائج، التوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ خصائص عميل المراجعة كمحددات لاختيار مراقب الحسابات واشتقاق فروض

البحث

تتناول هذه الفرعية تحليلاً لأهم الدراسات النظرية التي تناولت خصائص عميل المراجعة بصفة عامة وحجمه، ربحيته ومخاطره بصفة خاصة، والتي تؤثر على اختياره لمراقب الحسابات. سيتم عرض نبذة مختصرة عن بيئة المراجعة في مصر في بادئ الأمر، ثم يتم تناول مدى ارتباط جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة، وأخيراً سيتم تحليل الدراسات النظرية التي تناولت خصائص عميل المراجعة محل البحث لينتهي هذا القسم باشتقاق فروض البحث، وذلك كما يلي:

٦-١-١ توصيف بيئة المراجعة في مصر

شهدت مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة والذي كان نتاجاً للتطور الذي حدث في القطاع الاقتصادي في البيئة المصرية. فقد انفتحت مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة على المكاتب العالمية وعقدت اتفاقات تعاون مهني معها (رزق، ٢٠١٤ نقلاً عن شوقي،

٢٠٠١). ومن ناحية أخرى، تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر منافسة على المستوى الدولي نتيجة لشدة المنافسة بين الشركات والتوسع في دور القطاع الخاص في مجال الأنشطة الاقتصادية (رزق، ٢٠١٤ نقلًا عن شحاتة، ٢٠٠١).

وقد كان لدخول مكاتب المحاسبة والمراجعة العالمية لمصر آثار مختلفة؛ سلبية وإيجابية. وتتمثل الآثار الإيجابية في إمكانية المنافسة العالمية والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا المتطورة القادمة من الخارج، بالإضافة إلى توفير الدافع لدى الموارد البشرية لتنمية وتحسين قدراتهم (رزق، ٢٠١٤)، مما ينعكس إيجابًا على جودة المراجعة وكفاءة وإمكانات مراقبي الحسابات. أما بالنسبة للآثار السلبية، فتتمثل في تخفيض نصيب مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية وانضمام ذوي الخبرات والكفاءات إلى المكاتب العالمية وعدم توفر الفرصة للاستفادة منها (رزق، ٢٠١٤).

وأما بالنسبة لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة المصرية، فقد تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تحت اسم "جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية" بموجب مرسوم ملكي في عام ١٩٤٦، ثم أعيد إشهارها بمديرية الشؤون الاجتماعية تحت اسم "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية" في عام ١٩٧٧. وتهدف هذه الجمعية إلى السعي للارتقاء بالمستوى العلمي والعملية للعاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة. ولنفس الغرض، تأسست نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية في ١٩٥٥ والتي وضعت دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة في ١٩٥٨. وقد تم حل هذه النقابة وإنشاء نقابة التجاريين في ١٩٧٢ والتي تهدف إلى رفع المستوى العلمي والعملية للتجارين (رزق، ٢٠١٤).

وللرقابة على أداء مراقبي الحسابات، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدون بسجلات الهيئة والتي تهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بمعايير الجودة المهنية ومدى إتمام مراقبي الحسابات المسجلين بأداء مهامهم وفقًا لمعايير المراجعة والقواعد الأخلاقية والمهنية (رزق، ٢٠١٤).

ويرى الباحث مما سبق أن مهنة المراجعة في مصر شهدت تغيرات ملحوظة خلال السنوات السابقة، ولكن لا تزال بيئة المراجعة في مصر غير منظمة ولا توجد منظمة مهنية ترعى المهنة (رزق، ٢٠١٤) مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أو المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA. ولكن مع تأسيس الهيئة العامة للرقابة المالية بغرض الإشراف والرقابة على سوق المال، يجب أن ستجيب مهنة المراجعة في مصر ويتم إنشاء منظمة مهنية تسهم في زيادة الانضباط والارتقاء بمهنة المراجعة في مصر.

٦-١-٢ الطلب على خدمات المراجعة

تلعب المراجعة دورًا اقتصاديًا رئيسيًا في دعم المساءلة وثقة الجمهور في التقارير المالية (ICAEW, 2005). ووفقًا لنظرية الوكالة، يفترض وجود مشكلة أخلاقية ضمنية *Inherent moral hazard* *problem* بين الوكيل والأصيل والتي تنتج عن عدم تماثل المعلومات ورغبة الإدارة في تعظيم منافعها على حساب حملة الأسهم والدائنين، مما يؤدي إلى ظهور تكاليف الوكالة. وقد ينتج التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك من ناحية أو بين الإدارة والدائنين من ناحية أخرى أو كلاهما (Francis and Wilson, 1988). ويتم تخفيض تكاليف الوكالة من خلال وجود عقود تعمل على تقارب مصالح الإدارة مع تلك الخاصة بحملة الأسهم من ناحية (Williams, 1988) ونشر تقارير مالية تعبر عن أداء الإدارة والتي لا يستطيع حملة الأسهم مشاهدتها من ناحية أخرى (williams, 1988) نقلاً عن (Beaver, 1981). وكلتا الحالتين تؤدي إلى خلق الطلب على خدمات مراجعة مرتفعة الجودة (Francis and Wilson, 1988).

ويمكن القول أن الطلب على خدمات المراجعة ينتج لثلاثة أسباب أساسية. يكمن السبب الأول في تخفيض تكاليف الوكالة. بينما يظهر الطلب على خدمات المراجعة بدافع معلوماتي وهو تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات. وأخيراً هناك طلب على خدمات المراجعة لسبب تأميني حيث ينظر إلى مراقب

الحسابات على أنه قادر على تعويض المستثمرين والدائنين عن الخسائر المالية نتيجة تحمل مراقب الحسابات لمسئوليته (Beattie and Fearnley, 1955). ويمكن لعملاء المراجعة إرسال إشارة، أو رسالة إيجابية، للأطراف الخارجية من خلال اختيار مراقب الحسابات (Cravens et. al., 1994) وقد أشارت دراسة (Williams, 1988) إلى أن حملة الأسهم يتوقعون اختيار مراقب حسابات على درجة عالية من الجودة، فوفقاً لفرضية الوكالة، تقوم الإدارة باختيار مراقب الحسابات الذي يوفي حاجة حملة الأسهم للتوكيد. وبالتالي، تختار الإدارة مراقب الحسابات الذي يحقق مصالحها من وضع مصالح حملة الأسهم في الاعتبار.

وبناءً عليه، يخلص الباحث إلى أن هناك طلباً على خدمات المراجعة مرتفعة الجودة لسبب رئيسي وهو تخفيض مشاكل تكاليف الوكالة بصفة عامة وتحديدًا تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنشأ بين الأطراف الداخلية والخارجية.

٦-١-٣ حجم مكتب المراجعة كمقياس للجودة

ارتبطت جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة، فارتفاع أتعاب مكاتب المراجعة الكبيرة يعد حافزاً لتخفيض السلوك الانتهازي من قبل مراقبي الحسابات (DeAnglo, 1981) كما أشارت الدراسات السابقة (Boone, et al., 2010) نقلاً عن (Palmrose, 1988 و Simunic and Stein, 1987) إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها حافز لتخفيض خطر التقاضي وحماية سمعتهم من خلال إصدار قوائم مالية أكثر مصداقية وهو ما يتفق مع نظرية "الجيوب العميقة" Deep Pockets وإنفاقهم المتزايد على بناء أسمائهم. ومن المتوقع أن تتميز مكاتب المراجعة الكبيرة بالاستقلال والخبرة والموارد البشرية التي تمكنها من توفير خدمات مراجعة على درجة عالية من الجودة (Lin and, Liu, 2010)، كما تقوم مكاتب المراجعة الكبيرة باستخدام أدوات دقيقة من أجل الكشف عن الغش وحالات الإخلال بغرض حماية سمعتهم المهنية (Baldacchino and Cardona, 2011).

وقد استخدمت الدراسات السابقة حجم مكتب المراجعة كمقياساً لجودتها ورأت أن اللجوء إلى مكتب مراجعة كبير من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار سيؤثر إيجاباً على الشركات. ويتمثل هذا التأثير الإيجابي في تخفيض تكلفة التمويل بصفة عامة (Khurana and Raman, 2004, Lawrence et al., 2011, and Karjalainen, 2011) وفي حالة زيادة عدد القطاعات وبالتالي عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم بصفة خاصة (Choi and Lee, 2014). كما يؤدي اللجوء إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار إلى تخفيض استخدام الإدارة للاستحقاقات لغرض إدارة الأرباح (Becker et al., 1998, Bauwhede, et al., 2003, Chen et al., 2011, Thoopsamut and Jaikengkit, 2009) بالإضافة إلى زيادة دقة توقعات الإدارة (Karim et al., 2013).

وفي حالة الشركات التي تطرح أسهمها لأول مرة بسوق الأوراق المالية IPOS، خلصت الدراسات السابقة، والتي أجريت على عينة من الشركات التي طرحت أسهمها للبورصة في أستراليا (Chang et al., 2008) وتايلاند (Pratoomuswan, 2012) إلى أن اختيار إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار قد أدى إلى التأثير على تسعير أسهم هذه الشركات، حيث أنخفض تحديد أسعار الأسهم بأقل من اللازم *underpricing*.

وعليه، يمكن القول أن حجم مكتب المراجعة يعد مقياساً لجودة المراجعة ومراقبي الحسابات أيضاً لما يتوافر لدى هذه المكاتب من موارد وإمكانات مادية وبشرية تمكنها من توفير خدمات مراجعة على درجة عالية من الجودة. ومن خلال ما توصلت إليه الدراسات السابقة، يخلص الباحث على أن لاختيار مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار آثاراً إيجابية على الشركات والتي تتمثل في تخفيض تكلفة التمويل وإدارة الأرباح وتسعير الأسهم بشكل مناسب، وهو ما يشير إلى ثقة المستثمرين في الشركات التي تلجأ إلى اختيار مراقبي الحسابات من هذه المكاتب الكبيرة.

٦-١-٤ العوامل التي تؤثر في اختيار مراقب الحسابات

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في اختيار العميل لمراقب الحسابات إلى ثلاث مجموعات: حيث تتضمن المجموعة الأولى العوامل المرتبطة ببيئة المراجعة، بينما تركز المجموعة الثانية على العوامل المتعلقة بخصائص مكتب المراجعة، مثل سلامة المكتب وخبرته الفنية والقدرة على توفير خدمات أخرى بخلاف المراجعة وجودة علاقة العمل مع شريك المراجعة (جانب العرض). أما المجموعة الثالثة فهي تتعلق بالخصائص المرتبطة بعميل المراجعة (جانب الطلب) (Beattie and Fearnley, 1995).

وفيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بخصائص مراقب الحسابات، فقد رأت الدراسات السابقة أن حجم مكتب المراجعة والخبرة المتخصصة تعد من أهم العوامل في عملية اختيار مراقب الحسابات (Houghton and Jubb, 2003). وبناءً على دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء لجان المراجعة، خلصت دراسة (Almer et al., 2014) إلى أن هناك عوامل تؤثر في اختيار مراقب الحسابات، ومنها سمعة مكتب المراجعة نتيجة الخبرة الفنية والخبرة في الصناعة بالإضافة إلى قدرة شريك المراجعة على تحديد وتناول النواحي المحاسبية بصورة فورية.

وفيما يتعلق بخصائص عميل المراجعة، فقد تناولت الدراسات السابقة (Palmrose, 1984, Lawrence and Parker, 2000, Banimahd and Vafaei, 2012, Ho and Kang, 2013, He, et al., 2014, Kang, 2014, Khan, et al., 2015, Christensen, et al., 2015, Houque, et al., 2015) الدور الذي تلعبه هذه الخصائص في اختيار مراقب الحسابات. وقد ركزت هذه الدراسات على خصائص معينة مثل حجم العميل، ربحيته، درجة المخاطر المتعلقة به، القيم الأخلاقية وحجم مجلس الإدارة، دور لجنة المراجعة وجودتها وتشكيلها، هيكل الملكية والتي تضمنت عدة أمور مثل الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، نسبة الملكيات لشركات أجنبية، ونسبة الأسهم المتاحة للتداول الحر.

وقد وضع (Palmrose, 1984) نموذجًا لاختيار مراقب الحسابات ذي الجودة المرتفعة ينتمي لأحدى مكاتب المراجعة الكبيرة أو متخصص في الصناعة). وقد استند في تضمين متغيرات النموذج فيه على نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل. وتضمن هذا النموذج مجموعة من المتغيرات وهي: (أ) الحجم: حيث رأى أن زيادة حجم الشركات سيزيد من تكاليف الوكالة الناتجة عن زيادة العلاقات بين الوكلاء والأصلاء، كما أن زيادة الحجم سيزيد من بعد الأصيل وبالتالي سينخفض احتمال مشاهدته لتصرفات الوكيل. وبناءً عليه يعتبر الحجم متغيراً أساسياً في اختيار مراقب حسابات على درجة عالية من الجودة. (ب) القيد في بورصة الأوراق المالية يفرض أن الشركات المدرجة في البورصة تخضع لفحص معين حتى يتم إدراجها. (ج) الرفع المالي: والذي يعطي دلالة على تكاليف الوكالة بين الدائنين وحملة الأسهم. بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات ذات علاقة بتكاليف الوكالة وهم سيطرة الإدارة / الملاك على الشركة، خطط مكافآت الإدارة وعدد الشركات التابعة كمقياس لتعدد عمليات الشركات. وقد خلصت الدراسة بعد تطبيقها على عينة من الشركات المقيدة في القطاعات المختلفة في بورصة نيويورك أن الحجم هو أكثر متغيرات تكاليف الوكالة تفسيراً لاختيار مراقب الحسابات مرتفع الجودة أو المتخصص في الصناعة، بينما لم تكن باقي المتغيرات بهذه القدرة التفسيرية نتيجة لمشاكل مرتبطة بقياسها.

وفي دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في طهران خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، خلصت دراسة (Banimahd and Vafaei, 2012) إلى أن حجم عميل المراجعة ورجحيته بالإضافة إلى إصدار مراقب الحسابات لتقرير متحفظ، أو معاكس، في السنوات السابقة وملكية الحكومة للشركات، تعتبر من أهم العوامل التي تحدد مراقب الحسابات. فقد رأت الدراسة أن الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة والتي تعد مؤشراً على كفاءة الإدارة تختار مراقب حسابات ذا جودة مرتفعة (مراقب حسابات من القطاع العام) بينما تلجأ الشركات الخاسرة إلى مراقبين حسابات ذي جودة

منخفضة (مراقب حسابات من القطاع الخاص) لإخفاء خسائرهم. كما تلجأ الشركات كبيرة الحجم إلى مراقب حسابات ذا جودة مرتفعة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه يمكن تناول موضوع اختيار مراقب الحسابات من وجهة نظر مكتب المراجعة ومراقب الحسابات (جانب العرض) أو من وجهة نظر عميل المراجعة (جانب الطلب). أما من وجهة نظر مكتب المراجعة ومراقب الحسابات، فإنه يمكن القول أن هناك محددات أو خصائص تتعلق بمراقب الحسابات وتؤثر في اختيار عميل المراجعة له، ومن ضمن هذه العوامل حجم مكتب المراجعة وعلاقات العمل بين الأفراد بالإضافة إلى خبرة مراقب الحسابات الفنية وتلك المتعلقة بالصناعة وغير ذلك. أما من وجهة نظر عميل المراجعة، فهناك خصائص للشركات يمكن أن تؤثر في قرارها الخاص باختيار مراقب الحسابات. وتعتبر حجم هذه الشركات وكذلك ربحيتها ومستوى المخاطر التي تتعرض لها من ضمن هذه الخصائص.

٦-١-٥ اشتقاق فروض البحث

ولتناول دور خصائص عميل المراجعة في اختيار مراقب الحسابات، سيتم تناول ثلاث خصائص وهي؛ حجم عميل المراجعة، ربحيته، ودرجة المخاطر المرتبطة به كما يلي:

٦-١-٥-١ حجم عميل المراجعة:

يعتبر حجم عميل مكتب المراجعة من العوامل التي تؤثر في اختيار مراقب الحسابات. وقد خلصت الدراسات السابقة (Broye and Will, 2008, Ho and Kang, 2013, and Houque, et al., 2015) إلى أن الشركات كبيرة الحجم ستلجأ إلى مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الكبيرة لمراجعة قوائمها المالية. ويفترض أن العميل الكبير سيلجأ إلى مكتب مراجعة كبير بصفة عامة، فحجم عميل المراجعة يمكن أن يكون مؤشراً على تكاليف الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم (Palmrose, 1984). كما تحتاج الشركات الكبيرة إلى خدمات استشارية وضريبية بالإضافة إلى خدمات المراجعة

(Aksu, et al., 2007) وإلى مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة ولديهم خبرة فنية عالية. ومن ناحية أخرى، لا تهتم الشركات الكبيرة بحجم أتعاب مكاتب المراجعة الكبيرة والتي تمثل نسبة ضئيلة من تكاليفها التشغيلية (Beattie and Fearnley, 1995). وعليه، فإنه يفترض وجود علاقة إيجابية بين حجم عميل المراجعة واختياره لمراقب حسابات من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

ومن ثم يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

يؤثر حجم عميل المراجعة إيجاباً على اختيار مكتب المراجعة من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

٦-١-٥-٢ ربحية عميل المراجعة:

من المتوقع أن تؤثر ربحية العميل على قراره المتعلق باختيار مكتب المراجعة. إذ يفترض، وفقاً لنظرية الإشارة، أن عميل المراجعة الذي يحقق أرباحاً مرتفعة سيلجأ إلى مكتب مراجعة كبير لإضفاء ثقة على قوائمه المالية المنشورة. وفي نفس الصدد، هناك ادعاء أن عميل المراجعة الذي يحقق أرباحاً مرتفعة يستطيع سداد أتعاب هذه المكاتب الكبيرة، وسيلجأ إلى مكتب مراجعة كبير لغرض توصيل رسالة عن أدائه إلى السوق (Barac, et al., 2011). وقد خلصت دراسة (Houqe, et al., 2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على حقوق الملكية واختيار الشركات لمراقبة حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. ومن ثم، يفترض وجود علاقة طردية بين ربحية عميل المراجعة واختياره لمراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وعليه، يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:

تؤثر ربحية عميل المراجعة إيجاباً على اختيار مكتب مراجعة من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار

٦-١-٥-٣ مخاطر العميل:

تعتبر مخاطر العميل، والتي تعبر عنها درجة الرفع المالي، من الخصائص التشغيلية الجوهرية. وتعبر درجة الرفع المالي عن تعارض المصالح وتكاليف الوكالة بين الأطراف الداخلية من ناحية والدائنين أو المقرضين من ناحية أخرى (Broye and Weill, 2008). ويمكن أن تؤثر هذه المخاطر على اختيار

الشركة لمراقب الحسابات؛ ما إذا كان من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم غير ذلك. وقد خلصت الدراسات السابقة (Francais and Wilson, 1988, and DeFond, 1992) إلى وجود علاقة إيجابية بين بعض مقاييس تكاليف الوكالة (مثل الرفع المالي والتغير فيه والتغير في ملكية الأسهم من قبل أحد الملاك الكبار) واللجوء إلى مراقب حسابات على درجة عالية من الجودة وذلك بعد التحكم في حجم وربحية العميل.

كما خلصت دراسة (Defond, 1992) إلى أنه كلما زادت ديون الشركات (الرفع المالي) كلما زادت تكاليف الوكالة واحتمال تحويل الثروة إلى حملة الأسهم، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على مراقبي الحسابات ذوي الجودة المرتفعة. وحتى بالنسبة للشركات التي تطرح أسهمها لأول مرة في البورصة IPOs، وجدت دراسة (Lee et al., 2003) دليلاً على أن الشركات الاسترالية التي تطرح أسهمها لأول مرة في البورصة وتتصف بارتفاع درجة مخاطرها ستلجأ إلى مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الكبار ذوي الجودة المرتفعة. وتناولت دراسة (Broye and Weill, 2008) أثر مخاطر العميل على اختيار مراقب الحسابات ذي جودة المرتفعة في ٣٧ دولة. وتختلف هذه الدولة من الناحية القانونية من حيث حماية الدائنين ومدى تعرض مراقبي الحسابات للمسئولية القانونية. وقد خلصت الدراسة إلى أن البيئات التي تتسم بالحماية المرتفعة للدائنين يزيد فيها طلب الشركات مرتفعة المخاطر (ذات الرفع المالي المرتفع) على مراقبي الحسابات ذي الجودة المرتفعة. أيضاً، يزيد الطلب على مراقبي الحسابات مرتفعي الجودة في البيئات التي يكون فيها تعرض مراقب الحسابات للمسئولية القانونية والالتزام محدوداً. وفي نفس الصدد، خلصت دراسة (Houque, et al., 2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة الرفع المالي للشركات في ٤٦ دولة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ واختيارها لمراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

وبناء عليه، يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:

تؤثر مخاطر عميل المراجعة المرتفعة إيجاباً على اختيار مكتب مراجعة من ضمن مكاتب المراجعة

الأربعة الكبار

٢-٦ منهجية البحث

١-٢-٦ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية قياس واختبار العلاقة بين خصائص عميل المراجعة وتحديدًا حجمه، ربحيته ومخاطره واختياره لمراقب الحسابات؛ ما إذا كان ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم لا.

٢-٢-٦ مجتمع وعينة وأدوات الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٤. وقد بلغ عدد هذه الشركات ١٦٠ شركة (www.mubasher. Info).

ولتحديد أثر خصائص الشركات وتحديدًا ربحيتها، حجمها ودرجة مخاطرها على اختيار مراقب الحسابات، تم تجميع عينة حكومية تتضمن ٦٠ شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في القطاعات المختلفة. وقد روعي في اختيار العينة عدة اعتبارات أهمها:

أ- استبعاد البنوك، شركات التمويل وشركات الاتصالات نظرًا لطبيعتها الخاصة.

ب- استبعاد الشركات التي تنشر قوائمها المالية في ٣٠ يونيو.

ت- توافر البيانات للسنوات محل الدراسة.

تنتمي شركات العينة إلى قطاعات التشييد والبناء، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، العقارات، منتجات منزلية وشخصية، موارد أساسية، كيماويات، مرافق والسياحة والترفيه، موزعون وتجار تجزئة والرعاية الصحية والأدوية (جدول ١).

تم الاعتماد على القوائم المالية المصدرة من قبل الشركات والمنشورة على موقع مباشر مصر www.mubasher.info في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤ لجمع البيانات المطلوبة لغرض البحث لتصل عينة البحث إلى ١٨٠ مشاهدة (شركة - سنة).

وقد شملت بيانات البحث: إجمالي أصول الشركات والتزاماتها بالإضافة إلى حقوق الملكية وصافي

الربح.

جدول (١) توزيع الشركات عينة الدراسة

اسم القطاع	الشركات المدرجة	عينة الدراسة
التشييد ومواد البناء	٢٢	١٢
أغذية ومشروبات	٢٤	١١
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٥	١٠
العقارات	٣٠	٩
منتجات منزلية وشخصية	٨	٤
موارد أساسية	٨	٣
كيماويات	٦	٣
مرافق	١	١
السياحة والترفيه	١٣	٣
موزعون وتجار تجزئة	٤	٢
رعاية صحية وأدوية	١٣	٢
الإجمالي	١٤٤	٦٠

٦-٢-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

اشتملت فروض البحث على ثلاثة متغيرات مستقلة وهي: (أ) حجم الشركة وتم احتسابه باللوغاريتم الطبيعي للأصول (Velury et al., 2003, Knechel, et al., 2008, and Yang, et al., 2016) (ب) ربحية الشركة وتم احتسابها بالعائد على إجمالي حقوق الملكية (Velury, et al., 2003) و(ج) مخاطر الشركة والتي تم احتسابها بالرفع المالي من خلال نسبة الديون (وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية) (Lee, et al., 2003).

بينما تضمنت فروض البحث متغيراً تابعاً واحداً وهو اختيار مراقب الحسابات وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة اختيار عميل المراجعة لمكتب مراجعة ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (KPMG – Ernst & Young Deloitte & Touche – Price Waterhouse – Coopers) ويأخذ القيمة (صفر) في حالة اختياره لمكتب مراجعة آخر بخلاف مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Broye and Weill, 2008, and Houque, et al., 2015).

٦-٢-٤ تصميم ونموذج البحث

أ- لاختبار الفرض الأول للبحث، والذي يتناول أثر حجم عميل المراجعة على اختيار مراقب الحسابات تم صياغة نموذج الانحدار البسيط التالي (Knechel, et al., 2008).

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE} + \varepsilon$$

حيث يأخذ المتغير التابع AUD – CHOICE القيمة (١) في حالة اختيار مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والقيمة (صفر) في حالة اختيار مراقب حسابات لا ينتمي إلى أي من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. بينما يمثل المتغير المستقل SIZE حجم عميل المراجعة والذي يتم احتسابه من خلال اللوغاريتم الطبيعي للأصول.

ب- لاختبار الفرض الثاني للبحث والذي يتناول أثر ربحية عميل المراجعة على اختيار مراقب الحسابات، تم صياغة نموذج الانحدار البسيط التالي (Houque, et: al., 2015).

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{ROE} + \varepsilon$$

حيث يشير المتغير المستقل الثاني ROE إلى ربحية عميل المراجعة، والتي يتم احتسابها من خلال العائد على إجمالي حقوق الملكية.

ث- و لاختبار الفرض الثالث والذي يختبر العلاقة بين درجة المخاطر التي يتعرض لها عميل المراجعة واختيار مراقب الحسابات، تم صياغة نموذج الانحدار البسيط التالي (AKsu, et al., 2007).

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{LEVERAGE} + \varepsilon$$

حيث يشير المتغير المستقل الثالث LEVERAGE إلى درجة مخاطر عميل المراجعة ويتم احتسابها من خلال الرفع المالي أو نسبة الديون وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية. أما بالنسبة لتأثير متغيرين مستقلين معاً (التأثير التفاعلي) علي اختيار مراقب الحسابات فتم صياغة نماذج الانحدار المتعدد التالية (Broye and weill,2008):

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE} + \beta_2 \text{ROE} + \beta_3 \text{SIZE*ROE} + \varepsilon$$

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE} + \beta_2 \text{LEVERAGE} + \beta_3 \text{SIZE*LEVERAGE} + \varepsilon$$

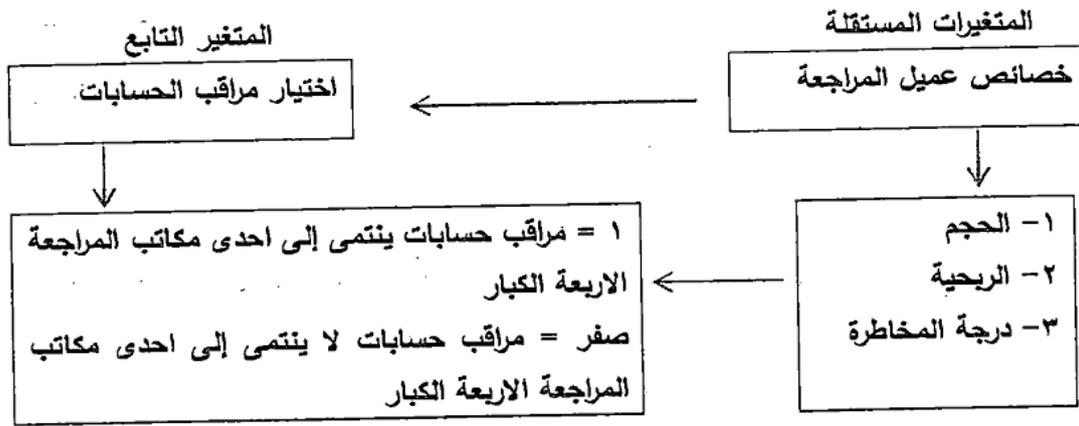
$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{ROE} + \beta_2 \text{LEVERAGE} + \beta_3 \text{ROA*LEVERAGE} + \varepsilon$$

وأخيراً بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة الثلاث على اختيار مراقب الحسابات (Houque, et al., 2015)، فتم صياغة نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\text{AUD-CHOICE} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE} + \beta_2 \text{ROE} + \beta_3 \text{LEVERAGE} + \beta_4 \text{SIZE} * \text{LEVERAGE} + \beta_5 \text{SIZE} * \text{ROE} + \beta_6 \text{ROE} * \text{LEVERAGE} + \beta_7 \text{SIZE} * \text{LEVERAGE} * \text{ROE} + \varepsilon$$

ويظهر نموذج البحث كالتالي:

شكل (١) نموذج البحث



جدول (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

الإشارة	طريقة قياسه	نوعه	الرمز	المتغير
	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة اختيار مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والقيمة (صفر) بخلاف ذلك (Broye and Weill, 2008, and Houque, et al., 2015)	تابع	AUD - CHOICE	اختيار مراقب الحسابات
+	(Velury, اللوغاريتم الطبيعي للأصول et al., 2003 Knechel, et al., 2008, and Yang, et al., 2016)	مستقل	Size	حجم عميل المراجعة

	العائد علي حقوق الملكية وهي نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلي إجمالي حقوق الملكية (Velury,et al,2003)	مستقل	ROE	ربحية عميل المراجعة
+	نسبة الرفع المالي وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية (Lee, et al., 2003)	مستقل	LEVERAGE	درجة مخاطر عميل المراجعة

٦-٣ نتائج اختبار فروض البحث

لاختبار العلاقة بين خصائص الشركات، وتحديدًا حجم الشركة وربحيتها ودرجة مخاطرها واختيارها لمراقب الحسابات؛ ما إذا كان ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم غير ذلك، اعتمد الباحث في نموذج اختيار مراقب الحسابات على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Yang, et al., Binary Logistic Regression 2016) وذلك لأن المتغير التابع وهو اختيار مراقب الحسابات له قيمتين فقط (وهما صفر في حالة عدم اختيار مكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وواحد في حالة اختياره). وقد اعتمد الباحث على النموذج الإحصائي SPSS 20 لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة. كما قام الباحث باختبار المتغيرات المستقلة الثلاثة بشكل منفرد ثم قام باختبار أثر العلاقات التفاعلية بين هذه المتغيرات على المتغير التابع.

اشتملت عينة البحث على ٦٠ شركة من القطاعات المختلفة للفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤ لتصل عدد المشاهدات إلى ١٨٠ مشاهدة (شركة - سنة). وقد افترض الباحث عدم وجود تأثير لعنصر الزمن على العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع موضوع البحث.

عند تحليل المشاهدات محل البحث، وجد الباحث تواجد مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار في ٨٣ مشاهدة (بنسبة ٤٦,١ %) بينما وجد مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأخرى (بخلاف مكاتب المراجعة الأربعة الكبار) في ٩٧ مشاهدة (بنسبة ٥٣,٩ %).

في الحالات التي قام فيها مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار بمراجعة الشركات، بلغ متوسط إجمالي أصول هذه الشركات ٢,٢٣٩,٩٣٠,٤٠٣ جنيهاً مصرياً بينما بلغ متوسط إجمالي أصول الشركات الأخرى ٩٣٩,٢٨٠,٩٧٩ جنيهاً مصرياً. كما جاء متوسط العائد على حقوق الملكية (الرفع المالي) للشركات التي قام مراقب حسابات من المكاتب الأربعة الكبار بمراجعتها ١٠,١٤ % (١,٢٩٥). أما متوسط العائد على حقوق الملكية (الرفع المالي) للشركات الأخرى والتي لم يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار ٤.75 % (0.628) (جدول ٣).

جدول (٣)

إحصاءات وصفية

متوسط الرفع المالي	متوسط العائد على حقوق الملكية	متوسط إجمالي الأصول	في حالة
١,٢٩٥	١٠,١٤ %	٢,٢٣٩,٩٣٠,٤٠٣	اختيار إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار
٠,٦٢٨	٤,٧٥ %	٩٣٩,٢٨٠,٩٧٩	عدم اختيار إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار

٦-٣-١ نتيجة اختبار فرض البحث الأول

بالنسبة للفرض الأول والذي يتناول تأثير حجم الشركة على اختيار مراقب الحسابات. كان من المتوقع أن الشركات كبيرة الحجم ستلجأ إلى مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

وبعد تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، اتضح وجود تحسن في قدرة النموذج على التنبؤ بقرار اختيار مراقب الحسابات بعد تضمين متغير الحجم، فقد زادت من ٥٣,٩% إلى ٦٧,٢%. كما يتضح من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٤) (Sig. = 0.001) وهي أقل من ٥% عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركات وقرار اختيارها لمراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. وتتفق هذه النتيجة الإحصائية مع الدراسات السابقة (Broye and Weill, 2008, Ho and Kang, 2013, and Houque, et al., 2015) والتي ترى أن الشركات الكبيرة تلجأ إلى مراقب حسابات ذي جودة مرتفعة فالشركات الكبيرة تحتاج إلى خدمات استشارية وضريبية بالإضافة إلى خدمات المراجعة (Aksu, et al., 2007). كما أنها تحتاج إلى مراقبي حسابات ذوي خبرة فنية بالإضافة إلى الخبرة المتخصصة في مجال الصناعة. كما أن مع زيادة حجم الشركات ترتفع مشاكل الوكالة مما يجعلها تلجأ إلى مراقبي حسابات من مكاتب المراجعة الكبيرة لغرض تخفيضها وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية.

وقد أظهرت النتائج الإحصائية أيضاً أن متغير الحجم يمكنه تفسير من ٦,٥% إلى ٨,٥% من التغير في المتغير التابع. كما يتضح أن معامل حجم الشركة في النموذج سيأخذ القيمة ٠,٣٢٤ لتصبح المعادلة كما يلي:

$$\text{AUD-CHOICE} = -6.622 + 0.324 \text{ SIZE}$$

جدول (٤)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
Size	0.324	0.102	10.201	1	0.001	1.383
Step 1 ^a Constant	- 6.622	2.034	10.594	1	0.001	0.001

a. Variable(s) entered on step 1: SIZE.

٦-٣-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث:

وبالنسبة للفرض الثاني والذي يتناول أثر ربحية الشركة على اختيار مراقب الحسابات. يتضح من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٥) جوهرية هذا المتغير في تفسير اختيار مراقب الحسابات. كما تظهر النتائج الإحصائية تحسناً في تفسير النموذج بعد تضمين متغير الربحية (والمقاس بالعائد على حقوق الملكية) من ٥٣,٩ % إلى ٦٣,٣ %. ويتضح من النتائج الإحصائية عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يفترض وجود علاقة طردية بين ربحية الشركات واختيارها لمراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Sig. 0.008 وهي أقل من ٥ %) وقدرة متغير الربحية على تفسير من ٤ % إلى ٥,٥ % من التغير في المتغير التابع.

وتشير هذه النتيجة الإحصائية، بما يتفق مع الدراسات السابقة، إلى أن الشركات التي تزيد ربحيتها ستلجأ إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار لمراجعة قوائمها المالية وهو ما يسهم في توفير رسالة حول أدائها الجيد إلى السوق (Banimahd. And Vafaei, 2012) كما أن هذه الشركات تستطيع سداد الأتعاب المرتفعة التي تطلبها مكاتب المراجعة الكبيرة (Barac, et al., 2011). ويساعد ذلك في زيادة ثقة الأطراف الخارجية في القوائم المالية مما يؤدي إلى تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات وينعكس إيجاباً على صورة الشركة. كما تظهر النتائج الإحصائية أن معامل الربحية في النموذج قيمته ٤,٣٦٦ ليكون نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{AUD-CHOICE} = -0.4 + 3.244 \text{ ROE}$$

جدول (٥)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
Step 1 ^a ROE	3.244	1.230	6.959	1	0.008	25.632
Constant	- 0.400	0.180	4.907	1	0.027	0.671

a- Variable(s) entered on step: 1: ROE.

٦-٣-٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث

أما بالنسبة للفرض الثالث والذي يتناول علاقة درجة (مستوى) مخاطر الشركة وقدرتها التفسيرية على اختيار مراقب الحسابات، فقد أظهرت النتائج الإحصائية الجدول رقم (٦) معنوية هذا المتغير في التفسير. كما تحسنت قدرة النموذج على التفسير والتنبؤ من ٥٣,٩% إلى ٦٦,٧%. وقد أوضحت النتائج الإحصائية عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يفترض وجود علاقة طردية بين مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركات وجوئها إلى مراقب حسابات ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وهو ما يتفق مع دراسة (Defond, 1992) والتي ترى زيادة الطلب على مراقبي الحسابات ذوي الجودة المرتفعة في حالة ارتفاع مخاطر الشركات وزيادة تكاليف الوكالة وبالتالي احتمال تحويل الثروة إلى حملة الأسهم. كما أظهرت النتائج قدرة متغير الرفع المالي على تفسير من ١٣,٥% إلى ١٨% من التغير في المتغير التابع. وتتضح من النتائج الإحصائية أن معامل متغير درجة المخاطر في نموذج الانحدار قيمته ٢,٣٥١ لتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{AUD - CHOICE} = - 1.058 + 1.015\text{LEVERAGE}$$

جدول (٦)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
Step 1 ^a LEVERAGE	1.015	0.235	18.680	1	0.000	2.759
Constant	- 1.058	0.250	17.944	1	0.000	0.347

A. variable(s) entered on step 1: LEVERAGE.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الشركات كبيرة الحجم ستلجأ إلى مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. وتنطبق هذه النتيجة على الشركات التي ترتفع ربحيتها وأيضاً الشركات التي تزيد فيها نسبة الرفع المالي وبالتالي مستوى مخاطرها وهو ما يتفق مع دراسة (Houqe, et al., 2015).

ولكن هناك تساؤل حول ما إذا كانت هذه النتائج ستظل قائمة في حالة توافر خاصيتين معاً؛ أي في حالة الشركات الكبيرة والتي ترتفع ربحيتها في ذات الوقت وهكذا. ولذا قام الباحث باختبار التأثير التفاعلي لمتغيرين مستقلين معاً بالإضافة إلى التأثير التفاعلي للخصائص الثلاثة (الحجم، الربحية ودرجة المخاطر) على اختيار مراقب الحسابات.

٦-٣-٤ اختبار أثر الحجم والربحية معاً

فيما يتعلق بتأثير المتغيرين المستقلين (الحجم والربحية) معاً $ROE * SIZE$ على اختيار مراقب الحسابات، فقد أوضحت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٧) عدم معنوية هذا التأثير ($Sig. = 0.634$). كما أدى تضمين هذا المتغير ($ROE * SIZE$) إلى عدم معنوية تأثير متغير الربحية (ROE) ($Sig. = 0.532$) وهي أكثر من ٥% واستمرار معنوية متغير الحجم في تأثيره على اختيار مراقب الحسابات.

جدول (٧)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
SIZE ROE	0.336	1.125	7.266	1	0.007	1.400
SIZE _	11.965	19.154	0.390	1	0.532	157196.219
ROE	- 0.455	0.956	0.226	1	0.634	0.635
constant	- 7.078	2.494	8.056	1	0.005	0.001

a. Variable(S) entered on step 1: SIZE _ ROE.

وللتأكد من مدى حقيقة هذا التأثير، قام الباحث بإجراء اختبار إحصائي للتحقق من مدى وجود تعدد خطي multi – collinearity بين متغير الحجم ومتغير الربحية. لتحقيق ذلك، قام الباحث باحتساب متغير آخر للربحية للتخلص مما إذا كان هناك تعدد خطي. هذا المتغير هو (DIFF_ROE_SIZE) وهو يعبر عن التفاعل بين الحجم والربحية وذلك من خلال استخدام الاختلافات عن المركز. وعند إعادة إجراء الاختبار الإحصائي بهذا المتغير الجديد، وجد الباحث أن لمتغير الحجم (Sig = 0.003) ومتغير الربحية (Sig = 0.020) تأثير معنوي على اختيار مراقب الحسابات في حين استمرت عدم معنوية التأثير التفاعلي للمتغيرين معًا (Sig = 0.634) (جدول ٨).

جدول (٨)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
SIZE	0.304	0.103	8.649	1	0.003	1.355
ROE	2.934	1.261	5.417	1	0.020	18.797
DIFF _ ROE	- 0.455	0.956	0.226	1	0.634	0.635
_ SIZE	- 6.424	2.067	9.656	1	0.002	0.002
Constant						

a. Variable(s) entered on step 1: DIFF _ ROE _ SIZE.

٦-٣-٥ اختبار أثر الحجم ودرجة المخاطر معًا

وفيما يتعلق بالتأثير التفاعلي لمتغير الحجم ودرجة المخاطر SIZE * LEVERAGE معًا على اختيار مراقب الحسابات، فقد أوضحت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٩) معنوية هذا التأثير التفاعلي في تفسير اختيار الشركات لمراقب الحسابات (Sig. = 0.024 وهي أقل من ٥ %). ولكن مرة أخرى، أدى تضمين هذا المتغير (SIZE * LEVERAGE) إلى التأثير على أثر متغير الحجم، حيث أظهرت النتائج الإحصائية عدم معنوية تأثير متغير الحجم (Sig. = 0.469) ومعنوية تأثير الرفع المالي (Sig. = 0.037) على اختيار مراقب الحسابات.

ولاحتمال وجود تعدد خطى بين هذين المتغيرين، قام الباحث باحتساب متغير آخر (DIFF) (SIZE_LEVERAGE) والذي يمثل الاختلافات عن المركز وأعيد إجراء الاختبار الإحصائي، وبالفعل، عند إعادة الاختبار الإحصائي، أوضحت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (١٠) معنوية متغير الحجم (Sig. = 0.005) ومتغير الرفع المالي (Sig. = 0.000) بالإضافة إلى التأثير التفاعلي لكليهما (Sig. = 0.024) على اختيار مراقب الحسابات.

جدول (٩)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
SIZE	- 0.134		0.524			
LEVERAGE	-	0.185	4.369	1	0.469	0.875
SIZE _	10.702	5.120	5.065	1	0.037	0.000
LEVERAGe	0.585	0.260	0.191	1	0.024	1.795
constant	1.573	3.602		1	0.662	4.821

a. Variable(s) entered on step 1: SIZE _ LEVERAGE.

جدول (١٠)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
SIZE	0.413	0.148	7.785	1	0.005	1.512
LEVERAGE	0.914	0.246	13.797	1	0.000	2.493
DIFF _ SIZE _	0.585	0.260	5.065	1	0.024	1.795
LEVERAGE	-9.296	2.979	9.737	1	0.002	0.000
constant						

a. Variable(s) entered on step 1: DIFF_SIZE_LEVERAGE.

٦-٣-٦ اختبار أثر الربحية والمخاطر معاً

وبالنسبة للتأثير التفاعلي لمتغير الربحية و متغير درجة المخاطر * ROE

LEVEVAGE معاً على اختيار مراقب الحسابات، فقد أظهرت النتائج الإحصائية في الجدول رقم

(١١) عدم معنوية هذا التأثير التفاعلي (Sig. = 0.897) وهي أقل من ٥ (%) ومعنوية تأثير متغير الربحية

(Sig. = 0.021) و متغير درجة المخاطر (Sig. = 0.000) منفردين.

جدول (١١)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
ROE	4.941	2.147	5.293	1	0.021	139.879
LEVERAGE	1.226	0.256	23.018	1	0.000	3.407
ROE	0.173	1.345	0.017	1	0.897	1.189
_LEVERAGE	- 1.638	0.325	25.455	1	0.000	0.194
_ constant						

a. Variable(s) entered on step 1: _ ROE _ LEVERAGE.

جدول (١٢)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
Step 1 ^a	ROE	5.103	1.433	12.683	1	0.000	164.530
	LEVERAGE	1.239	0.285	18.822	1	0.000	3.451
	DIFF_ FOE _	0.173	1.345	0.017	1	0.897	1.189
	LEVERAGE	- 1.650	0.322	26.220	1	0.000	0.192
	constant						

a. Variable(s) entered on step 1:DIFF _ ROE _ LEVERAGE.

٦-٣-٧ اختبار أثر الحجم والربحية ودرجة المخاطر على اختيار مراقب الحسابات

وأخيراً بالنسبة لتأثير كلٍ من المتغيرات المستقلة منفردة بالإضافة إلى التأثير التفاعلي للمتغيرات المستقلة والتأثير الكلي للمتغيرات الثلاث على اختيار مراقب الحسابات، فقد أظهرت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (١٣) تحسن قدرة النموذج على تفسير والتنبؤ باختيار مراقب الحسابات من ٥٣,٩ % إلى ٧٣,٣ % . كما أن تضمين هذه المتغيرات في النموذج اسهم في تفسير ما بين ٢٥ % و ٣٣ % من التغير في المتغير التابع. ونظراً لوجود تعدد خطى بين المتغيرات وبعضها، فقد أجرى الباحث التحليل الأخير الذي يضم جميع المتغيرات باستخدام المتغيرات الجديدة التي تم احتسابها لتعبر عن التفاعلات من خلال الانحرافات عن المركز بالإضافة إلى متغير تم احتسابه يعبر عن التفاعل بين المتغيرات الثلاثة من خلال هذه الانحرافات (DIFF _ SIZE _ ROE _ LEVERAGE).

وقد أوضحت النتائج معنوية تأثير متغير الحجم، الربحية، الرفع المالي، بالإضافة إلى التأثير التفاعلي للحجم والرفع المالي فقط على اختيار مراقب الحسابات. بمعنى آخر، يمكن القول أن من خلال عينة من ٦٠ شركة مدرجة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، تلجأ الشركات كبيرة الحجم والتي تزداد ربحيتها وكذلك درجة المخاطر التي تحيط بها، إلى مراقب حسابات من إحدى مكاتب المراجعة الأربعة

الكبار. وهو ما يتفق جزئياً مع دراسة (Barac et al., 2011) والتي خلصت إلى أن الشركات كبيرة الحجم والتي تتصف بارتفاع ربحيتها وارتفاع نسبة الاستحقاقات فيها وانخفاض ديونها وارتفاع نسبة الملكية الأجنبية فيها تلجأ إلى مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الكبيرة.

يمكن من النتائج الإحصائية صياغة معادلة الانحدار اللوجستي الثنائي بالشكل التالي:

$$\text{AUD-CHOICE} = -12.963 + 0.431\text{SIZE} + 1.102\text{LEVERAGE} + 4.957\text{ROE} - 0.253\text{DIFF_ROE_LEVERAGE} + 1.452\text{DIFF_ROE_SIZE} + 0.0788\text{DIFF_SIZE_LEVERAGE} + 2.385\text{DIFF_SIZE_ROE_LEVERAGE}$$

جدول (١٣)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	DF	Sig.	Exp (B)
Step 1 ^a	SIZE	0.431	0.163	6.975	1	0.008	1.539
	LEVERAGE	1.102	0.286	14.849	1	0.000	3.009
	ROE	4.957	1.483	11.177	1	0.001	142.199
	DIFF_ROE_LEVERAE	-0.253	1.321	0.037	1	0.848	0.776
	DIFF_ROE_SIZE	1.452	1.230	1.395	1	0.238	4.272
	DIFF_SIZE_LEVERGE	0.788	0.306	6.647	1	0.010	2.199
	DIFF_SIZE_ROE _	2.385	1.974	1.460	1	0.227	10.860
	LEVERAGE constant	- 10.268	3.281	9.792	1	0.002	0.000

a. Variable(s) entered on step 1: DIFF _ SIZE _ ROE _ LEVERAGE.

جدول (١٤) نتائج اختبار الفروض المتعلقة بنموذج الدراسة

الفرض	المتغيرات	العلاقة المتوقعة	العلاقة طبقاً لنتيجة الاختبار	نتيجة الفرض
الأول	حجم عميل المراجعة واختيار مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار	إيجابية	إيجابية	قبول
الثاني	ربحية عميل المراجعة واختيار مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار	إيجابية	إيجابية	قبول
الثالث	درجة مخاطر عميل المراجعة واختيار مراقب حسابات ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار	إيجابية	إيجابية	قبول

٤-٦ النتائج، التوصيات ومجالات البحث المقترحة

١-٤-٦ نتائج البحث والإجابة على أسئلته

تناول البحث العلاقة بين خصائص الشركات واختيار مراقب الحسابات. تمثلت هذه الخصائص في حجم الشركات وربحيتها ودرجة مخاطرها واقتصار اختيار مراقب الحسابات على ما إذا كان ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم لا.

وقد عرض الباحث الدراسات النظرية التي تناولت الطلب على خدمات المراجعة ومزايا اللجوء إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار - مقياساً لجودة المراجعة وأيضاً العوامل التي يمكن أن تؤثر في اختيار الشركات لمكاتب المراجعة وتحديداً العوامل محل البحث؛ الحجم، الربحية ودرجة المخاطر التي تحيط بالشركات.

ثم قام الباحث بعد ذلك باشتقاق فروض البحث والتي تمثلت في علاقة كلاً من المتغيرات المستقلة محل البحث واختيار مراقب الحسابات. بعد ذلك قام الباحث بعرض منهجية البحث وعينة الدراسة والتي تمثلت في ٦٠ شركة من القطاعات المختلفة المدرجة بالبورصة في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤ لتصل عينة البحث إلى ١٨٠ مشاهدة.

بعد إجراء الدراسة التطبيقية، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتي تجيب عن أسئلة البحث وهي كالاتي:

- تلجأ الشركات كبيرة الحجم إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار لمراجعة القوائم المالية الخاصة بها، فالشركات الكبيرة تتصف بالتعقيد وكبر حجم عملياتها بالإضافة إلى زيادة تكاليف الوكالة

الناجحة عن بعد الملاك عن الإدارة. ولذا، ستسهم مكاتب المراجعة الكبيرة في هذا الوقت في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة وإضفاء الثقة على القوائم المالية.

- ستلجأ الشركات التي تحقق أرباحًا مرتفعة إلى مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وذلك لتوصيل أدائها الجيد إلى السوق. كما أن هذه الشركات تستطيع سداد أتعاب مكاتب المراجعة الكبيرة.

- تفضل الشركات التي ترتفع فيها درجة المخاطر مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الكبيرة، فتلك الشركات ترتفع فيها تكاليف الوكالة واحتمال تحويل الثروة من الدائنين إلى حملة الأسهم. وبناء عليه، ستسهم مكاتب المراجعة الكبيرة ذات الجودة المرتفعة في تخفيض تكاليف الوكالة.

- تفضل الشركات الكبيرة وفي ذات الوقت تتعرض لمخاطر مرتفعة إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. تلك الشركات التي يتوافر فيها خاصيتي الحجم والمخاطر تزداد فيها مشاكل الوكالة ويمكن أن تلعب المراجعة دورًا حيويًا في هذه الحالة.

- لا يوجد دليل يشير إلى لجوء الشركات الكبيرة والرابحة أو الشركات الرابحة والخطرة أو لشركات الكبيرة الرابحة التي تتعرض لمخاطر مرتفعة إلى مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

٦-٤-٢ توصيات البحث

بناء على ما سبق، يوصي الباحث بالآتي:

أ- إجراء مزيد من البحوث التي تركز على الأسواق العربية الناشئة وتتناول أثر العوامل المختلفة؛ سواء

المتعلقة بمراقب الحسابات أو بعميل المراجعة على قرار اختيار مراقب الحسابات.

ب- إعطاء مزيد من الاهتمام بمحددات اختيار مراقب الحسابات وتثقيف الجمعية العمومية

للمساهمين بها.

ج- إجراء مزيد من البحوث التي تتناول العوامل المختلفة التي تؤدي إلى تغيير مراقب الحسابات

وربطها بخصائص الشركات.

د- سرعة النظر في تنظيم المهنة في مصر خاصة بعد انتخاب البرلمان الجديد الذي يجب أن يعمل على

تعديل وتحديث التشريعات ذات الصلة وخاصة القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١.

٦-٤-٣ مجالات البحث المقترحة

يقترن البحث على خصائص الشركات وتحديدًا حجم الشركة، ربحيتها ودرجة مخاطرها وعلاقتها

باختيار مراقب الحسابات ولذا يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث التي تتناول أثر عوامل أخرى على

اختيار مراقب الحسابات مثل جودة لجنة المراجعة ونسبة الأعضاء الخارجيين والأعضاء غير التنفيذيين فيها،

نسبة الملكية المؤسسية، سيولة الشركة وتعقد عملياتها.

كما يتناول البحث العوامل المتعلقة بالشركات وهو جانب واحد فقط، ولذا يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث المستقبلية التي تتناول أثر العوامل المتعلقة بمراقب الحسابات مثل حجم مكتب المراجعة، سمعة مراقب الحسابات، استقلاله، أتعابه وخبرته الفنية وتلك في مجال الصناعة على اختياره.

أيضاً تم إجراء البحث على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وتنتمي هذه الشركات إلى القطاعات المختلفة بخلاف قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي ولذا يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين خصائص الشركات في تلك القطاعات على اختيار مراقب الحسابات مع أخذ طبيعة هذه الشركات في الاعتبار.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- رزق، هاني خليل، ٢٠١٤، "إطار مقترح لآليات الإشراف والرقابة على جودة أعمال مراجعي حسابات الشركات المساهمة في بيئة الممارسة المهنية في مصر – مع دراسة استطلاعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

ENGLISH REFERENCES

- Abbott, L., and Parker, S., 2000, "Auditor Selection and Audit Committee Characteristics", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 19(2), 47-66.
- Aksu, M., Onder, T., and Saatcioglu, K., 2007, "Auditor Selection, Client Firm Characteristics and Corporate Governance: Evidence from an Emerging Market", Working paper, Sabanci University, available at: <http://research.sabanciuniv.edu>.
- Almer, E., Philbrick, D., and Rupley, K., 2014, "What Drives Auditor Selection?", *Current Issues in Auditing*, 8(1), A26-A42.
- Baldacchino, P., and Cardona, C., 2011, "Factors Influencing First Time External Auditor Selection in Malta" *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 10(2), 45-69.

- Banimahd, B., and Vafaei, E., 2012, "The Effects of Client Size, Audit Report, State Ownership, Financial Leverage, and Profitability on Auditor Selection: Evidence from Iran," *African Journal of Business Management*, 6 (11), 4100-4105.
- Barac, Z., Sodan, S., Vuko, T., 2011, "Auditor Selection and Companies' Characteristics — Case of Croatian Capital Market", The proceedings of the International Scientific Conference, Juraj Dobrila University of Pula, Department of Economics and Tourism, 2-22.
- Bauwhede, H., Willekens, M., and Gaeremynck, A., 2003, "Audit Firm Size, Public Ownership, and Firms' Discretionary Accruals Management", *International Journal of Accounting*, 38, 1-22.
- Beattie, V., and Fearnley, S., 1995, "The Importance of Audit Firm Characteristics and the Drivers of Auditor Change in UK Listed Companies", *Accounting and Business Research*, 25(100), 227-239.
- Becker, C., Defond, M., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K., 1998, "The Effect of Audit Quality on Earnings Management", *Contemporary Accounting Research*, 15(1), 1-24.
- Boone, J., Khurana, I., and Raman, K., 2010, "Do the Big 4 and the Second-tier Firms provide Audits of Similar Quality?", *Journal of Accounting and Public Policy*, 29, 330 – 352.

- Broye, G., and Weill, L., 2008, “Does Leverage Influence Auditor Choice - A Cross Country Analysis”, *Applied Financial Economics*, 18,715-731.
- Chang, X., Gygax, A., Oon, E., and Zhang, H., 2008, “Audit Quality, Auditor Compensation and Initial Public Offering Underpricing”, *Accounting and Finance*, 48, 391-416.
- Chen, C., 2016, “The Effect of Mandatory Disclosure Requirements and Disclosure Types of Auditor Fees on Earnings Management: Evidence from Taiwan”, *Asia Pacific Management Review*, Article in Press, 1-15.
- Chen, H., Chen, J., Lobo, G., and Wang, Y., 2011, “Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China”, *Contemporary Accounting Research*, 28(3), 892-925.
- Choi, J., and Lee, W., 2014, “Association between Big 4 Auditor Choice and Cost of Equity Capital for Multiple-Segment Firms”, *Accounting and Finance*, 54, 135-163.
- Christensen, B., Omer, T., Shelley, M., and Wong, P., 2015, “Audit committee influence on audit firm selection, retention, efficiency, and fees”, Working paper, Available at: <http://papers.ssrn.com>

- Cravens, K., Flagg, J., and Glover, H., 1994, "A Comparison of Client Characteristics by Auditor Attributes", *Managerial Auditing Journal*, 9(3), 27-36.
- DeAnglo, L., 1981, "Auditor Size and Audit Quality" *Journal of Accounting and Economics*, 3, 183-199.
- DeFond, 1992, "The Association Between Changes in Client Firm Agency Costs and Auditor Switching", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 11(1), 16-31.
- Francais, J., and Wilson, E., 1988, "Auditor Changes: A Joint Test of Theories Relating to Agency Costs and Auditor Differentiation", *The Accounting Review*, 63(4), 663-682.
- Guedhami, O., Pittman, J., and Saffar, W., 2009, "Auditor Choice in Privatized Firms: Empirical Evidence on the Role of State and Foreign Owners", *Journal of Accounting and Economics*, 48, 151-171.
- He, X., Rui, O., Zheng, L., and Zhu, H., 2014, "Foreign Ownership and Auditor Choice" *Journal of Accounting and Public Policy*, 33, 401-418.
- Ho, J., Kang, F., 2013, "Auditor Choice and Audit Fees in Family Firms: Evidence from the S&P 1500", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(4), 71-93

- Houghton, K., and Jubb, C., 2003, "Auditor Selection: What Influences Decisions by Listed Companies", *Australian Accounting Review*, 13(3), 67-72.
- Houqe, M., Zijl, T., Dunstan, K., Karim, A.K.M., 2015 "Corporate Ethics and Auditor Choice - International Evidence", *Research in Accounting Regulation*, 27, 57-65.
- ICAEW, 2005, "Agency Theory and The Role of Audit", available at: <https://www.icaew.com>
- Kang, F., 2014, "Founding Family Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors", *Accounting Horizons*, 21(2), 261-276.
- Karim, A., Ahmed, K., and Hasan, T., 2013, "Impact of audit quality and ownership structure on the bias and accuracy of earnings forecasts issued in IPO prospectuses -Evidence from a frontier market", *Studies in Economics and Finance*, 30(4), 288-316.
- Karjalainen, J., 2011, "Audit Quality and Cost of Debt Capital for Private Firms: Evidence from Finland", *International Journal of Auditing*, 15, 88-108.
- Khan, A., Muttakin, M., and Siddiqui, J., 2015, "Audit Fees, Auditor Choice and Stakeholder Influence: Evidence from a Family-Firm Dominated Economy", *The British Accounting Review*, 47, 304-320.

Khurana, I., and Raman, K., 2004, "Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Non-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries", *The Accounting Review*, 79(2), 473-495.

Knechel, W., Niemi, L., and Sundgren, S., 2008, "Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client Market ", *International Journal of Auditing*, 12, 65-88.

Lawrence, A., Minutti-Meza, M., and Zhang, P., 2011, "Can Big 4 versus Non-Big 4 Differences in Audit Quality Proxies Be Attributed to Client Characteristics?", *The Accounting Review*, 86(1), 259-286.

Lawrence, A., and Parker, S., 2000, "Auditor Selection and Audit Committee Characteristics", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 19(2), 47-66.

Lee, P., Stokes, D., Taylor, S., Walter, T., 2003, "The Association between Audit Quality, accounting Disclosures and Firm-Specific Risk: Evidence from Initial Public Offerings", *Journal of Accounting and Public Policy*, 22, 377-400.

Lin, Z., and Liu, M., 2010, "The Determinants of Auditor Switching from the Perspective of Corporate Governance in China", *Advances in*

Accounting, incorporating *Advances in International Accounting*, 25, 117-127.

Palmrose, Z., 1984, "The Demand for Quality-Differentiated Audit Services in an Agency Cost Setting: An Empirical Investigation", (Sixth University of Illinois Auditing Research Symposium, 1984).

Pratoomsuwan, T., 2012, "The Effect of an Audit Firm's Brand on Security Pricing", *International Journal of Emerging Markets*, 7(4), 430-442.

Velury, U., Reisch, J., and O'Reilly, D., 2003, "Institutional Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 21, 35-48.

Williams, D., 1988, "The Potential Determinants of Auditor Change", *Journal of Business Finance and Accounting*, 15(2), 243-261.

Wei, X., Xiao, X., Zhou, Y., 2015, "Investor Heterogeneity, Auditor Choice, and Information Signaling", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(3), 113-138.

Yang, Y., Kang, J., Lin, R., and Ronen, J., 2016, "Auditor Selection within a Business Group: Evidence from Taiwan", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 46, 195-215.